

22 May 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية*

تُسلّط ورقة العمل المقدمة من الولايات المتحدة الضوء على الخطوات التي يمكن أن تتخذها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتعزيز الوصول إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتقديم توصيات للمؤتمر الاستعراضي في هذا المجال الهام. ويتضمّن التقرير الوطني للولايات المتحدة إلى المؤتمر الاستعراضي مزيداً من التفاصيل المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالولايات المتحدة.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاماً تاماً بالوصول إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في جميع أنحاء العالم، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. وتعترف المادة الرابعة من هذه المعاهدة بحق الأطراف في المعاهدة في إجراء البحوث ومواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تغيير، و”وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة“. وعلى النحو الذي تُعبّر عنه المعاهدة، يُعدّ وضع نظام قوي لعدم الانتشار أساساً ضرورياً لضمان قيام تعاون قوي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ويمكن أن يقوم المؤتمر الاستعراضي بما يلي:

- يؤكد من جديد على أنه لا يوجد في الاتفاقية ما يمكن تفسيره بما يفيد الإخلال بالحقوق غير القابلة للتصرف التي تتمتع بها جميع الدول الأطراف في المعاهدة في

* صدرت هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280515 270515 15-08289 (A)



تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دون أي تمييز، وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

- يؤكد من جديد أن المعاهدة تؤدي دوراً فريداً في توفير إطار يعزز الثقة والتعاون الدوليين في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. فالمعاهدة تهدف، من خلال كفالة استخدام المواد والمعدات والتكنولوجيا والمرافق النووية بصورة لا تسهم في الانتشار النووي، إلى إيجاد أساس ضروري لقيام تعاون نووي قوي ونقل المواد والمعدات والتكنولوجيا.

وتفي الولايات المتحدة بالتزاماتها الخاصة بالاستخدامات السلمية عن طريق مجموعة متنوعة من الطرق، بما يشمل تجارة المواد النووية وتقديم المساعدة التقنية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصورة ثنائية، وعن طريق وسائل أخرى.

دعم المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية

يتضمن النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هدف التعجيل في "مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أرجاء العالم" وتوسيع نطاقها. وينفذ أحد العناصر الرئيسية للجهود التي تبذلها الوكالة في هذا المجال بواسطة برنامج الوكالة للتعاون التقني، وبدعم من المساهمات التي يتلقاها صندوق التعاون التقني. وتقدم الوكالة طائفة واسعة من المساعدات إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتنمية المسؤولة للطاقة النووية، ولتطبيقات الطاقة النووية غير المتصلة بإنتاج الطاقة الكهربائية، بما في ذلك الأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، والصحة البشرية (مثل علاج السرطان والعمل بطريقة أكثر فعالية وبصورة أسرع لتشخيص فيروس الإيبولا)، وحماية البيئة. وتسهم برامج الوكالة بصورة مباشرة في تنمية الدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق التصدي للأهداف الإنمائية للألفية، ونتوقع منها أن تكون وثيقة الصلة على نفس المستوى بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المستقبل. وتوفر اتفاقات التعاون الإقليمي أيضاً آلية هامة لتيسير التعاون بشأن التطبيقات النووية في منطقة معينة أو على المستوى العالمي. فمنذ عام ٢٠١٠، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ١٠٨ ملايين دولار لدعم صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، وهو ما يمثل ٢٥ في المائة تقريباً من المجموع، ومبلغاً إضافياً قدره ٣٣ مليون دولار لدعم التعاون التقني الذي تقدمه الوكالة، بالإضافة إلى المشاريع الممولة من صندوق التعاون التقني.

وعن طريق وفاء الدول بالتزاماتها تجاه صندوق التعاون التقني، فإنها توفر الاستقرار الذي لا غنى عنه لعملية تخطيط وتنفيذ التعاون التقني. وفي الوقت نفسه، يلزم أن تعمل

الوكالة والدول الأعضاء لكفالة استمرار استجابة البرنامج لاحتياجات جميع الدول الأعضاء بكفاءة وفعالية، وخاصة أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى وفاء الدول الأطراف في المعاهدة بالتزاماتها تجاه صندوق التعاون التقني، فإنه يمكنها دعم برامج الوكالة عن طريق توفير الخبراء للمشاركة في الاجتماعات التقنية للوكالة، عن طريق توفير تمويل إضافي لأنشطة التدريب والزمالات، وحضور الخبراء من غير تكلفة، ومشاريع البحوث المنسقة.

وتعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع فريد بين المنظمات الدولية من حيث أن لديها مختبرات مكرسة للتطبيقات النووية تدعم أنشطتها، وتستحدث تكنولوجيات جديدة، وتوفر التدريب. وتعد هذه المختبرات أساسية بالنسبة للجهود الوكالة من أجل تعجيل وتوسيع نطاق حصول الدول الأعضاء على التكنولوجيات النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. ويهدف التجديد الذي تجريه الوكالة لمختبرات التطبيقات النووية في مشروع زايرزدورف إلى تحديث هذه المرافق عن طريق توفير مختبرات تفي بالغرض، وستمكن الوكالة من الوفاء على نحو أفضل بولايتها الخاصة بالاستخدامات السلمية. وقد قدمت الولايات المتحدة بالفعل قدراً كبيراً من التمويل والدراية الفنية لإطلاق هذا المشروع، وأعلنت في هذا المؤتمر الاستعراضي عن تعهد إضافي قدره ٢ مليون دولار لجهود الوكالة من أجل تجديد هذه المرافق. ونحن نشجع الدول الأخرى على الانضمام إلينا في هذا الدعم.

ويمكن أن يقوم المؤتمر الاستعراضي بما يلي:

- يحيط علماً مع التقدير بأنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية، وتطبيقات الطاقة النووية والتطبيقات غير المتصلة بإنتاج الطاقة الكهربائية، وجهود الوكالة لزيادة مساهمتها في السلام والصحة والتنمية.
- يعترف بأهمية أنشطة الوكالة التي تحقق هدف تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة، ويقر هذه الأنشطة. وتشمل هذه الأنشطة مشاريع تهدف إلى تحسين الصحة البشرية وصحة الحيوان، والزراعة، وإدارة المياه، وكذلك مكافحة آثار تغيّر المناخ.
- يشجع الدول الأعضاء على التعاون وتقديم الدعم بصورة كاملة لجهود الوكالة من أجل توسيع النطاق الذي تستخدم فيه العلوم والتطبيقات النووية لتعزيز التنمية للجميع، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- يواصل بذل الجهود داخل الوكالة بغية زيادة فعالية برنامج التعاون التقني للوكالة وكفاءته وشفافيته.

- يشجع الدول الأعضاء على تقديم تعهدات ومساهمات لتمكين الوكالة من استكمال تحديد مختبرات التطبيقات النووية في سايرسدورف (بتحديد مختبرات التطبيقات النووية) بحلول نهاية عام ٢٠١٧.
- يشجع الأطراف القادرة على المشاركة في برنامج التعاون التقني على أساس استرداد التكلفة عن طريق تقاسم التكاليف مع الحكومات من أجل تحسين توافر موارد صندوق التعاون التقني لأقل البلدان نمواً، وتعظيم توافر دراية الوكالة الفنية للدول الأعضاء الأكثر احتياجاً.
- يرحب بعمل ترتيبات التعاون الإقليمي ويشجعها باعتبارها وسيلة فعالة للنهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويعترف بأنها يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتقديم المساعدة، وتسهيل نقل التكنولوجيا.
- يطالب أطراف المعاهدة بالمشاركة مع هذه المجموعات ودعمها، مشيراً إلى مساهمات كل من اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، واتفاق التعاون الإقليمي من أجل تعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتفاق التعاون الإقليمي للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين لآسيا والمحيط الهادئ، والاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، فضلاً عن الاستراتيجية الخاصة ببرنامج الوكالة للتعاون التقني في المنطقة الأوروبية.
- يشجع الدول على المساهمة بالدراية الفنية في برامج التدريب التابعة للوكالة حسب مقتضى الحال، بما في ذلك عن طريق استضافة دورات تدريبية، وزمالات، وزيارات علمية.
- يحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة تنفيذ جهود تسهم في تحقيق المزيد من التفاهم، ومنظور جيد التوازن، ودور للعلم والتكنولوجيا النوويين في التنمية العالمية المستدامة، وبذل جهود في المستقبل لمواجهة آثار تغير المناخ، وصحة محيطات العالم.
- يشجع جهود الوكالة لتوفير معلومات عن المساهمات المحتملة للطاقة النووية في التخفيف من آثار تغير المناخ قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس عام ٢٠١٥، ويشجع

بالمثل جهوداً من قبيل تلك التي من شأنها أن تسهم في تنفيذ التزامات الأطراف تجاه هذه الاتفاقية.

مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية

في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، أعلنت الولايات المتحدة عن إنشاء مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية، وأن الولايات المتحدة ستسهم بمبلغ ٥٠ مليون دولار في هذه المبادرة على مدى السنوات الخمس التالية. وتدعم هذه المبادرة تنفيذ المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار التي تطلب من الدول الأطراف في المعاهدة، "والقادرة على ذلك" أن "تتعاون في مجال الإسهام، منفردة أو بالاشتراك مع الدول الأخرى أو المنظمات الدولية، في زيادة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية".

وقد ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠ مليون دولار في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية منذ عام ٢٠١٠. وقد انضم إلى الولايات المتحدة ما لا يقل عن ١٧ من الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة والاتحاد الأوروبي لدعم هذه المبادرة عن طريق تقديم مساهمات نقدية أو عينية للمبادرة. وتدعم الأموال التي تقدمها الولايات المتحدة للمبادرة مجالات تشمل الصحة البشرية، وإدارة الموارد المائية، والأمن الغذائي، وحماية البيئة، وتطوير الهياكل الأساسية للطاقة النووية. وقد وفرت مساهمات المبادرة للوكالة مرونة وموارد إضافية لدعم مشاريع الدول الأعضاء ذات الأولوية العالية، والاستجابة للتحديات غير المتوقعة، وأحياناً في غضون مهلة قصيرة. ولم تؤد هذه المبادرة إلى أي تخفيض في مساهمات الدول الأعضاء لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة. ولذلك، فإن هذه المبادرة تستكمل آلية الدعم التقليدية عن طريق صندوق التعاون التقني، وقد استفاد من هذه المبادرة الآن أكثر من ١٥٠ دولة عضواً. وفي عام ٢٠١٥، تلتزم الولايات المتحدة بمبلغ إضافي قدره ٥٠ مليون دولار كدعم مستمر للمبادرة خلال السنوات الخمس القادمة.

ويمكن أن يقوم المؤتمر الاستعراضي بما يلي:

- يُقر مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية باعتبارها آلية مرنة لتعبئة الموارد المقدمة من مصادر خارجة عن الميزانية على سبيل التبرع من أجل المساعدة على تلبية الاحتياجات الإنمائية الوطنية والإقليمية للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ويشجع الأطراف على تقديم مساهمات لهذه المبادرة.

التعاون الثنائي وبناء القدرات

تدعم الولايات المتحدة جهود البلدان التي تفكر في استغلال الطاقة النووية لبناء الهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لتحقيق أعلى مستويات الأمان والأمن وعدم الانتشار. وهذا التعاون لا يشمل فقط التعاون التجاري المباشر، وإنما يشمل أيضاً التعاون لمساعدة الدول التي تباشر برامج للطاقة النووية على تطوير الهياكل الأساسية اللازمة لدعم طموحاتها بطريقة آمنة ومأمونة.

ويوجد لدى الولايات المتحدة حالياً ٢٢ اتفاقاً نافذاً من اتفاقات التعاون النووي الرسمية والملزقة قانوناً تشمل ٤٩ شريكا. وتوفر هذه الاتفاقات الإطار القانوني للتجارة النووية، بما في ذلك تصدير المواد النووية، والمفاعلات النووية، والمكونات الهامة للمفاعلات. وبالإضافة إلى ذلك، توجد للوكالات التقنية في الولايات المتحدة، مثل اللجنة التنظيمية النووية، ووزارة الطاقة الأمريكية، ترتيبات تعاونية مع نظيراتها في أكثر من ٤٠ بلداً. وتتيح هذه الترتيبات تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية، وأفضل الممارسات، والتدريب. وتضع الولايات المتحدة في اعتبارها، عند المشاركة في التعاون النووي، أهمية دعم تنمية مهارات القوة العاملة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع إيلاء الاهتمام اللازم لعدم الانتشار، والأمان والأمن النوويين، والضمانات.

ويمكن أن يقوم المؤتمر الاستعراضي بما يلي:

- يؤكد على ضرورة أن تقوم الدول التي تشرع في تنفيذ برامج للطاقة النووية بإنشاء هيكل أساسي تقني وبشري ووطني وتنظيمي مناسب ومتين لغرض كفالة أمان وأمن جميع أنشطة المفاعلات ودورة الوقود وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية في مرحلة مبكرة جداً من هذه العملية.
- يرحب بالتعاون بين جميع الدول الأطراف وبالمساعدة المتاحة عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبصورة ثنائية لبناء القدرات من أجل الاستخدام المستدام للطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقاً لأعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار، ويطالب بتحسين التعاون وصولاً لهذه الغاية.
- يرحب ببرامج التثقيف والتوعية، بما في ذلك برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز الحصول على الطاقة النووية السلمية، وتشجيع الدول الأطراف القادرة على المساهمة في مثل هذه الجهود، بما في ذلك عن طريق إتاحة برامجها التثقيفية الخاصة للدول التي تطور الطاقة النووية.

- يرحب ببرامج التعاون التنظيمي، مثل الشراكة الدولية للتطوير التنظيمي، كوسيلة لقيام الرقباء الأساسيين بالعمل مع رقباء بلدان لديها برامج جديدة وناشئة للطاقة النووية لكفالة إعداد جهة رقابية قوية ومستقلة.
- يرحب بأنشطة الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية والبرامج التعاونية المماثلة لاستكمال المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللمساعدة على ضمان التطبيقات السلمية للطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا النووية، وكذلك استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والمضيّ بطريقة تتسم بالكفاءة وتفي بأعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار.

الطاقة النووية ودورة الوقود النووي

أعلن الرئيس أوباما في براغ، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أنه ”ينبغي لنا وضع إطار جديد للتعاون النووي المدني، بما يشمل إقامة بنك وقود دولي، كي تتمكن البلدان من الحصول على الطاقة في الأغراض السلمية دون زيادة مخاطر الانتشار“. وينبغي أن تُكفل للبلدان الممتثلة لالتزاماتها بعدم الانتشار، والتي تنظر في إقامة برامج للطاقة النووية أو تعمل على توسيع نطاق هذه البرامج، إمكانية الحصول بشكل موثوق على كل من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، وخدمات الإمداد بالوقود، وأن يُكفل أهما لن تحتاج للنظر في نفقات وصعوبات تنمية القدرات المحلية في مجال التخصيب أو إعادة المعالجة. وفي حين تتم تلبية الطلب العالمي على وقود المفاعلات عن طريق السوق الدولية للوقود النووي، فمن شأن إنشاء آليات إضافية لضمان الإمدادات بالوقود، مثل بنك وقود دولية، أن يعزز الثقة وينوع الإمداد. وقد دعمت الولايات المتحدة بقوة وضع مثل هذه الآليات، ورحبنا بإقرار مجلس محافظي الوكالة لثلاث آليات تكفل توفير الوقود للدول الأعضاء في الوكالة. وتشمل هذه الآليات احتياطي الوقود النووي في أنغارسك، روسيا، الذي أقره مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠٠٩، وبنك اليورانيوم منخفض التخصيب تحت إشراف الوكالة، الذي أُقر في عام ٢٠١٠، والاتفاق النموذجي لضمانات الوقود النووي الذي اقترحتة المملكة المتحدة وأُقر في عام ٢٠١١، وهو اتفاق يضع آلية لضمان إمداد مشترك بين الدول الشريكة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد دعمت الولايات المتحدة بشكل كامل كل تدبير من هذه التدابير، وستواصل النظر في اتخاذ تدابير إضافية متعددة الأطراف لكفالة الحصول بشكل موثوق على الوقود النووي، الذي يشكل هدف الإجراء ٥٨ الوارد في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة الطاقة بصورة رسمية في آب/أغسطس ٢٠١١ عن توافر الوقود النووي من إمدادات الوقود الأمريكية الموثوقة. وتعد هذه الإمدادات بمثابة احتياطي يقدر بنحو ٢٣٠ طناً من اليورانيوم المنخفض التخصيب، والمستمدة من فائض اليورانيوم العالي التخصيب المخصص للاحتياجات الدفاعية. وتُحفظ هذه المادة احتياطياً للتعامل مع حالات الانقطاع في إمدادات الوقود النووي. وفي حالة انقطاع إمداد الوقود بحيث يتعذر الحصول على الوقود المنخفض التخصيب في ظروف السوق العادية، يمكن للموردين في الولايات المتحدة التقدم بطلب لاستخدام إمدادات الوقود الموثوق، بحيث يمكنهم بعد ذلك توريد هذا الوقود إلى الكيانات الأجنبية وفق الظروف المناسبة لأنشطة تغطي في إطار اتفاق أمريكي قائم للتعاون النووي.

ويمكن للمؤتمر الاستعراضي القيام بما يلي:

- يُقر آليات ضمان الوقود، بما في ذلك بنك الوقود المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها سبباً لتوفير مزيد من الثقة للدول بأنها تستطيع ممارسة حقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.
- يشجع مواصلة تطوير تكنولوجيات المفاعلات النووية الأكثر أماناً، والأكثر اقتصاداً، والأكفاً من حيث الموارد، وتخفيض مخاطر الانتشار، بما في ذلك التكنولوجيات الأنسب لشبكات الطاقة الكهربائية للأسواق الأصغر حجماً.
- يشجع التعاون الدولي في مجال الإدارة السليمة للوقود المستنفد والنفائات الإشعاعية، بما في ذلك استطلاع نهج متعددة القوميات لتخزينها والتخلص منها.
- يشجع تطبيق أفضل الممارسات في مجالي التعدين والمعالجة، بما في ذلك أفضل ممارسات الإدارة البيئية لتعدين اليورانيوم.

الإقلال إلى أدنى حد من المواد الانشطارية

تعترف الولايات المتحدة بأن الاستخدام المدني للمواد القابلة للاستخدام في الأسلحة النووية، وخاصة اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المفصول، يتطلب احتياطات خاصة، وأنه من الأهمية بمكان أن تكون هذه المواد آمنة بشكل مناسب، ومجمعة، ويمكن تحديدها. ولتوفير بدائل عملية تشجع الدول وتمكّنها من الإقلال إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في برامج مدنية، فإننا نشجع ون تدعم جهود استخدام تكنولوجيات لا تعتمد على اليورانيوم العالي التخصيب لإنتاج نظائر مشعة، مع مراعاة الحاجة إلى توفير إمدادات

مضمونة وموثوقة من النظائر المشعة الطبية. وبالمثل، تنفذ الولايات المتحدة برنامجاً لتحويل المفاعلات، وهو يساهم في تحويل مفاعلات البحوث المدنية المحلية والدولية ومرافق إنتاج النظائر من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب إلى وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب، حيثما كان ذلك ملائماً من الناحيتين التقنية والاقتصادية.

ويمكن أن يقوم المؤتمر الاستعراضي بما يلي:

- يشجع الدول المعنية على مواصلة تخفيض استخدام اليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد في التطبيقات المدنية، بما في ذلك في مفاعلات البحوث ومرافق إنتاج النظائر، وكذلك عن طريق استخدام تكنولوجيات لا تعتمد على اليورانيوم العالي التخصيب لتحسين موثوقية الإمدادات الطويلة الأجل لإنتاج نظائر مشعة طبية ونظائر مهمة أخرى.
- يشجع الدول على إبقاء مخزوناتها المدنية من البلوتونيوم المفصول عند المستوى الأدنى.

الأمان النووي والمسؤولية

يمثل الأمان النووي عنصراً أساسياً من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويلزم بذل جهود مستمرة لكفالة المحافظة على المستوى الأمثل من الاحتياجات التقنية والبشرية التي يقتضيها الأمان النووي. ونحن ما زلنا نتعامل مع آثار ما بعد حادث محطات الطاقة النووية في فوكوشيما داي إيشي عام ٢٠١١. ففي أعقاب هذا الحادث مباشرة، سارعنا إلى مساعدة حليفنا في وقت الحاجة. وفي السنوات والأيام التي تلت ذلك، شارك ٢٤ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الأمريكية في جهود الإغاثة في تموداتشي، وعمل أفضل علمائنا ليلاً ونهاراً للمساعدة في احتواء مفاعلات فوكوشيما التي أصيبت بأضرار بالغة. ومنذ ذلك الوقت، فإننا نستمد التشجيع من الجهود التي بُذلت على نطاق العالم لاستعراض أسس نظام الأمان النووي، واستخلاص دروس مستفادة قيمة من هذا الحدث. ويعد التعاون الدولي مهماً في الأمور المتعلقة بالأمان النووي، بما في ذلك عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهناك عدد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية ومدونات قواعد السلوك التي لها صلة مباشرة بهذه المسائل. وقد دعمت الولايات المتحدة خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي منذ أن اعتمدها مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠١١، ونريد أن نؤكد من جديد دعمنا المستمر لهذه الخطة.

ونحن نرحب أيضاً بقوة وندعم إعلان فيينا الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥ بشأن مبادئ تنفيذ هدف اتفاقية الأمان النووي لمنع الحوادث والتخفيف من العواقب الإشعاعية. وعلى الأطراف المتعاقدة التزام بإعادة تفعيل مبادئ الاتفاقية، الذي يبعث رسالة قوية إلى العالم بأننا نفهم مسؤولياتنا عن الأمان النووي وننهض بها بطريقة يمكن أن تُشيع الثقة في استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية في المستقبل. ونشير كذلك إلى بدء نفاذ اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، والتي تعد إنجازاً هاماً لتحسين الإطار القانوني الدولي وتنفيذ خطة العمل. ونحن نعتز أيضاً بأهمية وجود آليات فعالة عن المسؤولية النووية بحيث توفر إطاراً للتعويض العاجل عند الضرورة عن الأضرار نتيجة حادث نووي.

ويمكن أن يقوم المؤتمر الاستعراضي بما يلي:

- يطالب الأطراف بضمان أن يقتصر استخدام الطاقة النووية بالتنفيذ المستمر لأعلى مستويات الأمان والأمن، وخاصة على النحو الذي أوضحته معايير الأمان وتوجيهات الأمن النووي التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- يرحب بالتقدم المحرز في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمان النووي، ويشجع الأطراف المتعاقدة على المشاركة بالكامل في عملية استعراض الاتفاقية.
- يُقر المبدأ الذي ورد في إعلان فيينا بشأن الأمان النووي لعام ٢٠١٥، وهو أن يتم تصميم محطات الطاقة النووية، واختيار مواقعها، وتشبيدها وفقاً لهدف منع الحوادث عند بدء التشغيل وأثناء تشغيلها.
- يشجع الأطراف على تنفيذ مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وخطة العمل المتعلقة بالأمان النووي التي أقرها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- يشجع الدول كذلك على الانضمام إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة وتنفيذها، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.
- يؤكد على أهمية إنشاء وتنفيذ ومواصلة تحسين التدابير الوطنية للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، والتخفيف من آثارها على نحو يعالج الأمن والأمان النوويين على حد سواء.

- يشجع الجهود المبذولة لمساعدة الدول على الوفاء بمعايير الأمان النووي التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصورة ثنائية وعن طريق الوكالة.
- يشير إلى أهمية تقرير فوكوشيما القادم الذي وضعته الوكالة باعتباره وثيقة قيّمة لفهم كيفية إدراج الدروس المستفادة ومواصلة تحسين الأمان النووي والاستجابة لحالات الطوارئ عند وقوع حادث نووي.
- يرحب بالبرنامج المشترك بين البلدان لتقييم المفاهيم والمتدى الخاص برقباء المفاعلات المعيارية الصغيرة باعتبارهما من الآليات التي يمكن للبلدان أن تتعاون من خلالها بشأن القضايا المتعلقة بتصميمات المفاعلات الجديدة.
- يشجع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على استضافة استعراض للأقران ومتابعة البعثات في مجال الأمان والأمن النوويين، مثل الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي، وفريق استعراض الأمان التشغيلي، وبرنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية من أجل إجراء استعراضات وطنية على أساس منتظم.
- يشجع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تبادل نتائج هذه البعثات الاستعراضية بصورة علنية من أجل مواصلة تعزيز الأمان والأمن النوويين على نطاق العالم.
- يشجع على العضوية في صك دولي للمسؤولية النووية، حسب مقتضى الحال، واعتماد قانون وطني وفقاً لمبادئ المسؤولية الواردة في الصكوك الدولية للمسؤولية النووية.
- يرحب ببدء نفاذ اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، ويشجع الدول على الانضمام إليها.